الأمم المتحدة S/2012/956

مجلس الأمن

Distr.: General
21 December 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في بيانه الصادر في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أبقيه على علم بأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبالحالة السائدة في ذلك البلد. ويستند هذا التقرير إلى تقريري السابق (S/2012/374) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢، ويقدم آخر المستجدات في المجالات السياسي والأمني والاجتماعي الاقتصادي والإنساني وفي مجالات حقوق الإنسان وحماية الطفل والمسائل الجنسانية، وفيما يتصل بأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانيا – الوضع السياسي

٢ – شهدت الأجواء السياسية تطورا ملحوظا منذ تقريري الأخير. فقد استأنفت الأطراف المؤثرة الوطنية حوارا أفضى إلى الاتفاق على إنشاء هيئة لإدارة الانتخابات. وإضافة إلى ذلك، فإن تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام، وهو جماعة متمردة وطنية، انضم أخيرا إلى اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل لعام ٢٠٠٨.

٣ – وبعد عقد حلقتي عمل لاستعراض قانون الانتخابات، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أوعز رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فرانسوا بوزيزيه، إلى الوزير المعني بشؤون الإدارة الإقليمية واللامركزية بأن يواصل مناقشاته مع الأحزاب السياسية من كتلتي الأغلبية الرئاسية والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني المعنية. وفي هذا السياق، عُقدت حلقة عمل ثالثة في الفترة من ١٠ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر، بتيسير من خبراء

271212 271212 12-65406 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

انتخابات وطنيين ودوليين موفدين من الاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. واتفق المشاركون فيها على إنشاء هيئة مستقلة ودائمة تُعنى بإدارة الانتخابات، تعرف باسم السلطة الوطنية للانتخابات وتتألف من سبعة أعضاء. وكان للمشاركة النشطة من جانب ممثلتي الخاصة، وبيير بويويا، رئيس بوروندي السابق، بوصفه مبعوثا خاصا للمنظمة الدولية للفرانكفونية، والممثل الخاص لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، وسفيري فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وممثل وفد الاتحاد الأوروبي، دور حاسم في التخفيف من حدة التوتر والخروج من الطريق المسدود الذي أفضى إليه تشبث مختلف الأطراف بمواقفها.

٤ - وقد استمرت الأجواء السياسية الإيجابية التي انبثقت عن حلقة العمل الرابعة التي عُقدت في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومشاركة من خبراء الانتخابات الموفدين إلى بانغي من المنظمة الدولية للفرانكوفونية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، أقرّ المشاركون من جمهورية أفريقيا الوسطى صيغة منقحة لمشروع قانون الانتخابات. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان مشروع قانون الانتخابات معروضا على الجمعية الوطنية لكي تنظر فيه.

٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أقال الرئيس بوزيزيه اثنين من وزرائه لاتهامهما بالتخطيط لانقلاب، هما: ابن أخت الرئيس ووزير الدولة للشؤون المالية وشؤون الميزانية، ووزير العدل ومكافحة الفساد، وقد أُقيلا في ١ حزيران/يونيه و ١٦ تموز/يوليه، على التوالي. ووزير المالية، الذي يُعدّ أحد أكثر رموز النظام نفوذا، كان هو المرشح المحتمل لخلافة الرئيس. وقد غادر الوزيران المقالان البلد، ولم يفتح تحقيق بناءً على الادعاءات المذكورة.

٦ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، وبعد مفاوضات مع الحكومة استمرت لمدة عام، مثلما سبق ذكره، انضم تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام أخيرا إلى اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل لعام ٢٠٠٨. وكان التوقيع على هذا الاتفاق بمثابة نقطة تحول في البيئة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، لأن تحالف الوطنيين من أجل العدالة كان آخر جماعة مسلحة وطنية متبقية خارج إطار الاتفاق. وإضافة إلى ذلك، أتاح التوقيع على الاتفاق الفرصة للشروع في تنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجزء الشمالي الشرقي من البلد.

٧ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية استراتيجية لمكافحة الفساد تشمل جملة أمور، منها التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ وإنشاء سلطة وطنية تُعنى بمكافحة الفساد وتتألف من ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

ومواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية؛ وتدريب العاملين في الخدمة الوطنية وبناء قدراتهم؛ ووضع مدونة لقواعد السلوك.

٨ - وفي الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد دورتها الثالثة عشرة في نجامينا. وناقشت اللجنة التحديات الأمنية التي تتسم بها فترة الترحال الرعوي، والمسائل الضريبية، ومسألة إعادة ٠٠٠ ٧٠ من لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى من تشاد. ثم وقّع البلدان ١٠ اتفاقات بشأن جملة أمور، منها الجمارك وحركة الماشية. وإضافة إلى ذلك، أبلغ وزير شؤون الإدارة الإقليمية واللامركزية الصحافة بأنه قد تم الاتفاق على إعادة القوات التشادية الخاصة التي سبق نشرها في بانغي في عام ٢٠٠٣ لتعزيز الحرس الرئاسي.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عاد مؤسس اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع والرئيس السابق للاتحاد، ميشيل دجوتوديا، إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بعد ست سنوات قضاها في المنفى، وأُعيد تنصيبه زعيما للاتحاد. وكرر دجوتوديا تأكيد التزامه باتفاق ليبرفيل للسلام الشامل لعام ٢٠٠٨ وبعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. غير أن عناصر موالية للاتحاد شنت، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، هجمات استهدفت بلدات نديلي وسام أواندجا وأوادا في شمال شرق البلد، في انتهاك خطير للاتفاق. وقد عبرت عناصر من الجيش الوطني التشادي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في مقاطعة أوهام، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، بناء على طلب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، لدعم الهجوم المضاد الذي شنته القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثا - دعم جهود الوساطة الوطنية

١٠ - اضطلع المجلس الوطني للوساطة بدور هام أفضى، في ٨ أيلول/سبتمبر، إلى التوقيع على اتفاق بشأن عودة المتمرد التشادي وزعيم الجبهة الشعبية للإصلاح، بابا لاديه، والجماعة الموالية له طوعا إلى وطنهم. وبناء على طلب قدمه زعيم الجبهة الشعبية للإصلاح إلى السلطات التشادية للنقاش معها حول شروط عودته إلى وطنه، ترأس الوسيط الوطني وفداً من جمهورية أفريقيا الوسطى، ضمّ بابا لاديه نفسه، في مفاوضات عُقدت في نجامينا واستمرت ثلاثة أيام. واتفق الطرفان على عودة محاربي الجبهة، الذين ما زالوا موجودين في أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى تشاد في غضون شهر واحد. وبناء على طلب من الحكومة، وفّر المكتب المتكامل وبعثة توطيد السلام التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا الدعم اللوجستي والتقني اللازم لعودة زعيم الجبهة.

١١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، تولى المجلس الوطني للوساطة، بناء على توجيه من الرئيس، تنسيق خطة حكومية ترمي إلى إعادة محاربي الجبهة الشعبية للإصلاح والعناصر الموالية لهم من جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال العملية التي أعقبت ذلك، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي، بتلبية الاحتياجات الإنسانية لأسر المحاربين المنتمين للجبهة. ووردت أنباء مفادها أن الحكومة التشادية أعلنت عن اتخاذ تدابير تحفيزية ترمي إلى تشجيع عودة بقية العناصر التشادية المنتمية إلى الجبهة الشعبية للإصلاح. غير أن آخر ما ورد من أنباء يشير إلى عودة عدد كبير من متمردي الجبهة السابقين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٢ - وفي مسعى للحيلولة دون تفاقم النزاعات إلى أعمال عنف، اقترح المجلس الوطني للوساطة إنشاء مجالس محلية للوساطة في معظم مقاطعات البلد البالغ عددها ١٦ مقاطعة، لكي تتوسط في فضّ المنازعات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وسيستخدم المكتب المتكامل أموالا من خارج الميزانية لتقديم الدعم المالي إلى مجالس الوساطة المحلية. وقد أُنشئت حتى الآن أربعة مجالس محلية للوساطة في بيراو (مقاطعة فاكاغا)، وفي بريا (مقاطعة كوتو العليا)، وفي كاغا باندورو (مقاطعة نانا - غربيزي)، وفي نديلي (مقاطعة باميغي - بانغوران). ومن المقرر إنشاء أربعة مجالس محلية إضافية في بوار (مقاطعة نانا - مامبيري)، وفي ماركوندا (مقاطعة أوام)، وفي أوبو (مقاطعة مبومو العليا)، وفي زاكو (مقاطعة أواكا).

رابعا - الحالة الأمنية

١٣ - استمر تحسن الحالة الأمنية في معظم أنحاء البلد، خلال الفترة قيد الاستعراض، مما أتاح للأمم المتحدة استئناف أنشطتها في مقاطعة فاكاغا. غير أنه لا يزال مستوى الشواغل الأمنية عاليا في الأجزاء الشمالية من البلد، حيث يبدو أن جماعات مسلحة جديدة تتنقل بحُرية، وفي مقاطعة أومبومو العليا، حيث لا يزال جيش الرب للمقاومة ناشطا. وقد أدت الهجمات التي شنها تجمع القوى الديمقراطية مؤخرا في شمال شرق البلد إلى تفاقم حالة انعدام الأمن في تلك المنطقة.

١٤ - وفي ٢ آب/أغسطس، سرعان ما تطورت مظاهرة سلمية نظمها شبان ساخطون على عملية تجنيدهم في القوات المسلحة إلى أحداث عنف في بعض الأحياء في بانغي. واستهدف هجوم سجن نغاراغبا، مما أدى إلى فرار أكثر من ٥٠٠ سجين. واقتحم المتظاهرون أيضا مكتب عمدة المدينة وحطموا تمثالا للرئيس. وفُسِّر قيامهم بذلك بأنهم تلقوا

تأكيدات بأنه سيتم تجنيدهم لقاء مبلغ ٠٠٠ ٥ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (نحو ١٠ دولارات)، وهو يعدّ مبلغا كبيرا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٥ - ولا يزال تقلب الحالة الأمنية في الأجزاء الغربية والشمالية الغربية من البلد يبعث على القلق الشديد. وتشير التقارير الواردة من هيئات الأمم المتحدة العاملة في تلك المناطق إلى وجود جماعات مسلحة جديدة يُقال إنها ترتبط بالجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ويزعم أن تلك الجماعات حاولت تجنيد محاربين سبق تسريحهم في تلك المنطقة. ولحسن الحظ، فقد أدى استهلال برنامج إعادة الإلحاق، الذي قام صندوق بناء السلام بتوفير التمويل اللازم لتنفيذه، إلى تغيير الديناميات الاجتماعية في المنطقة، مما مكّن المجتمعات المحلية من مقاومة محاولات التجنيد الجديدة.

١٦ - أما مقاطعة أومبيلا مبوكو، التي كانت تعتبر في ما مضى أكثر المناطق أمنا في البلد، فأصبح الآن يهيمن عليها وجود جماعة مسلحة تمارس أنشطتها على مقربة من العاصمة. ففي ١٥ أيلول/سبتمبر، شنّ فصيل منشق من تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، ”الفصيل الأم“، الذي يضم جنودا سابقين في القوات المسلحة والحرس الرئاسي، هجمات على قرى دامارا (التي تقع على بعد ٩٠ كيلومترا تقريبا شمال بانغي)، وسيبوت (١٦٠ كيلومترا شمال بانغي)، وديكوا (٢٣٠ كيلومترا شمال بانغي). واستهدفت الجماعة، التي قُدِّر قوامها بنحو ١٠٠ عنصر، مراكز الدرك وقواعد القوات المسلحة، حيث استولى أفرادها على أسلحة، كما استهدفت مستشفى ومحطة للوقود ومصرفا تجاريا.

١٧ - وفي تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر، وقعت حوادث بين القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات تشادية كانت تضم أفرادا من القوة الإقليمية الثلاثية المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان المتمركزة في مقاطعة فاكاغا، في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأسفرت هذه الحوادث عن مقتل خمسة جنود وإصابة ٥ آخرين بجراح. وفي بانغي، في تموز/يوليه، قُتل شرطيان من جمهورية أفريقيا الوسطى برصاص عناصر تشادية تنتمي إلى بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أطلقت عليهما النار ثأراً لمقتل أحد الجنود التشاديين في القوة الإقليمية.

خامسا - جيش الرب للمقاومة

١٨ - وردت تقارير متسقة عن وجود متزايد لجيش الرب للمقاومة في المنطقة الجنوبية الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى. ويُزعم أنهم قادمون من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. ومنذ بداية عام ٢٠١٢ حتى الآن، تم تنفيذ ٤٨ هجمة يُفترض قيام جيش

الرب للمقاومة بها، مما أدى إلى مصرع ٢٤ شخصا واختطاف ٨٥ شخصا، واحتُجز بعض المختطفين لفترات قصيرة من الزمن لنقل البضائع المنهوبة. ونتيجة لأنشطة جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى، يوجد ٠٠٠ ٢١ من المشردين داخليا و ٤٠٠ ٢ من اللاجئين.

١٩ - وفي أيلول/سبتمبر، قدمت الحكومة ٣٠٠ جندي لفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي من أجل مواجهة تهديد جيش الرب للمقاومة. ويتمركز هؤلاء الجنود في أوبو، بمقاطعة مبومو العليا بجمهورية أفريقيا الوسطى، إلى جانب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ومستشارين عسكريين من الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتزم الحكومة زيادة مشاركتها في فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي عن طريق نشر ٣٠٠ جندي إضافي.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليون دعما إلى السلطات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى لوضع استراتيجية وطنية بشأن جيش الرب للمقاومة. وعلى الرغم من هذه الجهود الدولية، فإن عددا من التحديات الخطيرة ما زال قائما، وهي تتعلق أساسا بتمويل القوة الجديدة ووجود ثغرات أمنية في جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وشمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يسمح لجيش الرب للمقاومة بالعمل بسهولة .

٢١ - وقد عزز المكتب المتكامل أنشطة الرصد التي يقوم بها، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين. في نهاية أيار/مايو ٢٠١٢، أوفد المكتب المتكامل خبيرين استشاريين إلى أوبو، وعزز قدرته على التنسيق بشأن المسائل المتعلقة بجيش الرب للمقاومة. وقدم البنك الدولي تمويلا لخبير استشاري إضافي في بانغي. وقد تم إلى حد كبير تعزيز التنسيق بين المكتب المتكامل والحكومة والاتحاد الأفريقي والبنك الدولي والفريق العامل الدولي المعني بجيش الرب للمقاومة.

سادسا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٢ - في ٣٠ حزيران/يونيه، اعتمدت اللجنة التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج رسميا استراتيجية إعادة الإلحاق في المنطقة الشمالية الغربية. ويجري تمويل البرنامج من خلال نافذة الطوارئ في صندوق بناء السلام، وينفذه مجلس التنسيق الوطني لإعادة الإدماج التابع لوزارة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب المتكامل. ويهدف البرنامج إلى تعزيز السلام والاستقرار في المناطق التي استقر فيها المقاتلون المسرحون، إلى جانب تعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المضيفة. وفي

الوقت نفسه، يجري حاليا تنفيذ برنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الشمال الغربي. وتم تسجيل ما مجموعه ٧٩٦ ٤ من المقاتلين السابقين في الجيش الشعبي لإعادة إحلال الديمقراطية في أنشطة إعادة الإلحاق، مثل الزراعة والتجارة والحرف وتنمية مشاريع الأعمال الصغيرة. وتلقوا أيضا بدل إقامة أولي قدره ٤٠ دولارا. وتنظم هذا البرنامج اللجان المحلية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمتطوعون من أجل التوعية، ويغطي ١٤٠ من القرى والمجتمعات المحلية.

٢٣ - وفي حزيران/يونيه، وقّع مجلس التنسيق الوطني لإعادة الإدماج وبرنامج الأغذية العالمي والمكتب المتكامل مذكرة تفاهم بشأن توفير الغذاء. وفي هذا السياق، يجري تقديم المساعدة إلى ٨٠٥ ٤ من المقاتلين السابقين وأسرهم. ويسعى برنامج الأغذية العالمي إلى الحصول على موارد إضافية لضمان مواصلة تقديم المساعدات فيما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٢٤ - وقد استوعبت الحكومة ٤٥ من المقاتلين السابقين في الجيش الشعبي لإعادة إحلال الديمقراطية ضمن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، على الرغم من عدم وجود استراتيجية واضحة لإصلاح القطاع الأمني. وأثار مراقبون دوليون هذه المسألة خلال المفاوضات التي أجريت في آب/أغسطس بين الحكومة وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، والتي أدت إلى اعتماد توصية بإنشاء لجنة مشتركة لوضع استراتيجية لإدماج المقاتلين السابقين ضمن قوات الدفاع والأمن.

٢٥ - ومن المقرر بدء عمليات نزع السلاح والتسريح في الشمال الشرقي عند انتهاء موسم الأمطار. وستركز العملية على حركة محرري أفريقيا الوسطى من أجل العدالة، واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام. وفي أيلول/سبتمبر، شرعت الحكومة في إجراء مناقشة مع المكتب المتكامل والبرنامج الإنمائي والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن مرحلة التخطيط لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في هذه المنطقة. وأعدت الوزارة المسؤولة عن التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج خطة تتوخى الانتهاء من عمليات نزع السلاح والتسريح بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٣.

٢٦ - وعقب اجتماع أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى في نيويورك، في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، قدمت حكومة لكسمبرغ ٠٠٠ ١٠٠ يورو (٣٧٨ ١٢٤ دولارا) وقدمت حكومة أستراليا ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، تعهد مؤتمر القمة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أيضا بدفع ٥ بليون فرنك من

فرنكات الجماعة المالية الأفريقي (٩,٨٧ مليون دولار) لتنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقُدم ما يقرب من ٢,٧٥ مليون يورو (٣,٥ مليون دولار) من الاتحاد الأوروبي إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر من أجل التسريح في الشمال الشرقي. وتعهد الاتحاد الأوروبي بمبلغ إضافي قدره ٣ ملايين يورو (٣,٩ ملايين دولار) لأنشطة إعادة الإدماج في الشمال الشرقي.

سابعا – إصلاح القطاع الأمني

٢٧ – تم إحراز بعض التقدم في إصلاح المؤسسات الأمنية خلال الفترة قيد الاستعراض. ومع ذلك، وبعد اعتماد اللجنة القطاعية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني خريطة طريق منقحة في شباط/فبراير، فُقد الزخم نتيجة لمحدودية قدرة الأمانة الفنية الدائمة في وزارة الدفاع وانعدام المشاركة من جانب الحكومة. ومن بين الاستراتيجيات القطاعية الفرعية الست المحددة في خريطة الطريق، انتهت الحكومة، بدعم تقني من المكتب المتكامل، وإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وحكومة فرنسا، من وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية القطاعية الفرعية للقوات المسلحة والدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٨ – ولكن استراتيجية الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن، التي أكملتها الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بدعم من المكتب المتكامل، لم تحدَّث بعد وما زالت تفتقر إلى ميزانية مناسبة. وكذلك فإن الاستراتيجية القطاعية التي أعدتها الحكومة بشأن الشرطة، بدعم من المكتب المتكامل، لم توضع بعد في صيغتها النهائية. وفي الوقت نفسه، ما زال يتعين وضع الاستراتيجيات القطاعية الفرعية لتحقيق اللامركزية وحماية البيئة، والعدل، والمالية العامة، والجمارك. ونتيجة لذلك، لم يحدث أي تقدم في وضع استراتيجية وطنية لإصلاح القطاع الأمني.

٢٩ – وواصل المكتب المتكامل تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية في وضع النظام الأساسي لشرطة البلديات، بما في ذلك تقديم الدعم لتوعية الجمهور بأدوار ومسؤوليات شرطة البلديات، وإجراء التدريب في مجال العنف الجنسي والجنساني والخفارة المجتمعية وتشغيل مركز الحاسوب في مدرسة الشرطة الوطنية، الذي زوده المكتب المتكامل بالحواسيب.

ثامنا – الحالة الاجتماعية والاقتصادية

٣٠ – في حزيران/يونيه، وافق صندوق النقد الدولي على تسهيلات ائتمانية جديدة مقدمة لجمهورية أفريقيا الوسطى تبلغ ٦٣,٢ مليون دولار. وفي الوقت نفسه، تعهدت الحكومة

بتحسين تعبئة الإيرادات المحلية، مع تعزيز إدارة المالية العامة، والحوكمة، والشفافية، والانضباط المالي. ومن شأن هذا أن يهيئ المجال لتنفيذ سياسات الحد من الفقر الواردة في ورقة الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر التي تغطي الفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وبالنظر إلى الانخفاض الشديد في نسبة الإيرادات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن النجاح سيعتمد بشدة على التمويل من الجهات المانحة. وعلاوة على ذلك، فإن القدرات المؤسسية المحدودة، والوضع الاجتماعي والسياسي الهش، وارتفاع أسعار النفط والأزمة الاقتصادية في أوروبا - وهي الشريك الرئيسي لجمهورية أفريقيا الوسطى في مجال المساعدات والتجارة والاستثمار - قد تحد من فرص الانتعاش والنمو العادل.

٣١ - وبفضل التحسن في الإنتاج الزراعي وكذلك صادرات الأخشاب والماس، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي للبلد ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٣. وتبدو الآفاق إيجابية على المدى القصير، ولكن نظرا لأن جمهورية أفريقيا الوسطى دولة هشة، فما زالت تواجه تحديات كبيرة في مجال الإدارة الاقتصادية وتطوير البنية الأساسية والحد من الفقر. وفي وقت سابق من هذا العام، قامت الحكومة بتطبيق توصية صندوق النقد الدولي بتعديل أسعار المنتجات النفطية شهريا لكي تجسِّد ارتفاع الأسعار في السوق الدولية، من أجل الحفاظ على مواردها المالية. وقد نشأت توترات اجتماعية كرد فعل على التأثير السلبي للتدابير المتعلقة بأسعار السلع الأساسية، بما في ذلك أسعار المواد الغذائية. ومن المتوقع أن يزيد معدل التضخم ليصل إلى ٦,٨ في المائة بحلول نهاية العام.

٣٢ - وأظهرت دراسة حديثة بشأن مستويات الفقر أن ٦٢ في المائة من الأسر تعيش تحت خط الفقر (على أقل من ١,٥ دولار في اليوم). ويؤثر الفقر على المناطق الريفية في الغالب، وقد وصل معدل البطالة إلى ٢٠,٣ في المائة.

٣٣ - ولم يتحقق سوى تقدم ضئيل صوب تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير التقديرات إلى أن ٣٠ في المائة من الأسر تواجه انعدام الأمن الغذائي. ويقدر معدل وفيات الرضع بـ ١١٦ في الألف، ويعد سوء التغذية هو السبب الكامن وراء ما يربو على ٥٠ في المائة من حالات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وتصيب الملاريا ٢٢ في المائة من السكان، وتعد أحد الأسباب الرئيسية الثلاثة للاعتلال والوفاة بين الأطفال والنساء.

٣٤ - ويقدر معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بحوالي ٤,٩ في المائة في الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة (يبلغ المعدَّل ٧,٩ في المائة في المناطق الحضرية و ٢,٩ في المائة في المناطق الريفية). وتتسم خصائص انتشاره في جمهورية أفريقيا الوسطى بأنه يوجد في الفئات ذات الدخل المرتفع والتعليم الأفضل. وقد قدم فريق الأمم المتحدة القطري دعما ماليا إلى

اللجنة الوطنية المسؤولة عن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعزز قدراتها على وضع استراتيجية وطنية (٢٠١٢-٢٠١٦) لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

تاسعا - الوضع الإنساني

٣٥ - تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى واحدة من حالات الطوارئ الإنسانية الأكثر صمتا وأكثر تعرضا للنسيان في العالم. والأزمة المزمنة والمستمرة لها تداعيات كبيرة، تجري معالجتها من خلال استراتيجية متكاملة ذات ثلاث شُعب تشمل تدابير إنقاذ الحياة والانتعاش المبكر وتدابير ذات صلة بالتنمية. ونظرا لمستوى ضعف البلد الهيكلي الحاد، فإن حياة الناس تتعرض دوما للخطر بسبب أدنى الاضطرابات، سواء أكانت متصلة بالكوارث الطبيعية أم المسائل الاقتصادية أم النزاع. ومع ذلك، فقد أدى تحسن الوضع الأمني إلى انخفاض في عدد المشردين داخليا وزيادة في عدد العائدين. وقد استمر تقديم المساعدات الإنسانية إلى ٥٣٣ ٦٥ من المشردين داخليا، وقد تعرّض ٨٠٠ ٢٦ منهم للتشرد في عام ٢٠١٢، وعاد ٩٣٩ ٤٩ من داخل جمهورية أفريقيا الوسطى أو من البلدان المجاورة. وإضافة إلى ذلك، يجري تقديم المساعدة إلى ٦٢٣ ١٧ لاجئا من السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، فإن حالات النزاع على الموارد المرتبطة بالترحال من أجل المراعي في المناطق الشمالية الوسطى (مثلث كابو - باتانغافو - كاغا - باندورو) والمناطق الغربية آخذة في التصاعد. والحركة الموسمية لرعاة الماشية بحثا عن المراعي كثيرا ما تفضي إلى نزاع مع المزارعين المحليين على الموارد، وتسفر عن تدمير المنازل وتشريد السكان. وتشير التقديرات إلى أن ١٠ ٠٠٠ شخص قد نزحوا نتيجة لهذا الشكل من النزاع.

٣٦ - وكشف تقييم أجرته منظمات غير حكومية في الشمال الشرقي أن ما يزيد على ٤٥ ٠٠٠ شخص يواجهون أزمة غذائية كبيرة ويحتاجون إلى مساعدات فورية. وقد ارتفعت معدلات سوء التغذية الحاد إلى ٢١ في المائة، في حين بلغ معدل سوء التغذية الحاد الشديد ٧ في المائة، أي ما يتجاوز عتبة الطوارئ بثلاثة أضعاف. وقد قدم الشركاء في المجال الإنساني مساعدات صحية وتغذوية فورية، بما في ذلك توفير اللقاحات والأغذية العلاجية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. ووزِّعت على السكان المتضررين بذور زراعية ومواد غير غذائية. وعقب فقدان السكان المتضررين لسبل العيش تماما، نظمت أوساط المعونة الإنسانية إنزالا جويا للأغذية في بلدات غورديل وميليه وندیفا وسيكيكيدية وبوروماتا وتيرينغولو، في مقاطعة فاكاغا، في الفترة من ٢١ آب/أغسطس إلى ١٧ أيلول/سبتمبر. وقد وفرت العملية، التي مولتها نافذة الاستجابة السريعة التابعة للصندوق المركزي لمواجهة

الطوارئ، ما يزيد على ٣٢٩ طنا من المساعدات الغذائية لما يزيد على ٣١٩ ١١ شخصا في حاجة إليها (١٤٨ ٢ أسرة).

٣٧ - وانخفضت الاحتياجات العامة لعملية النداء الموحد في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٢ من ١٣٤ مليون دولار إلى ١٢٤ مليون دولار. وتهدف هذه الاحتياجات إلى تلبية متطلبات ١,٩ مليون شخص في حاجة إلى المساعدات الإنسانية، وهو ما يقرب من نصف سكان البلد. وحتى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كانت عملية النداء الموحد ممولة بنسبة ٦١ في المائة، إثر جمع مبلغ ٧٦ مليون دولار. وقد حد النقص في التمويل بصفة خطيرة من قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم المساعدات اللازمة. وفي الوقت نفسه، قد تعرضت سبل الوصول إلى الحالات الإنسانية لقيود شديدة بسبب انعدام الأمن والافتقار إلى البنية التحتية. ولا يزال الوصول إلى الطرق في جمهورية أفريقيا الوسطى يعد تحديا مستمرا بسبب ضعف البنية التحتية للطرق وتدهورها، بوجود ما لا يزيد على ٧٠٠ كيلومتر من الطرق المعبدة في البلد. ووفقا لذلك، فإن الخط الجوي الإنساني للأمم المتحدة هو وسيلة النقل الوحيدة التي تستخدمها الأوساط الإنسانية. وفضلا عن ذلك، يتفاقم انعدام الأمن في البلد بسبب انتشار الجماعات المسلحة، فضلا عن تفشي الإجرام واللصوصية. وينتشر ذلك خصوصا في الجزء الشرقي من البلد، حيث أدت أحداث عنف إلى نهب وسرقة معدات تابعة للمنظمات الإنسانية. وقد عرقلت هذه الهجمات المباشرة على العاملين في المجال الإنساني تنفيذ المشاريع بسبب القيود المفروضة على الحركة وتعليق الأنشطة مؤقتا. كما لا تزال الهجمات المستمرة لجيش الرب للمقاومة في الجنوب الشرقي تحد من سبل الوصول، بينما تزيد من الخوف في أوساط المجتمعات المحلية.

عاشرا - الأنشطة التنفيذية لدعم الانتعاش والتنمية

٣٨ - منذ بداية تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية (٢٠١١-٢٠١٥) في أواخر عام ٢٠١١، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع البنك الدولي وشركاء آخرين، دعما مستمرا للحكومة في تنقيح خطة عملها ذات الأولوية، وساعد على صياغة وثيقة دعوة إلى المناصرة تحضيرا لاجتماع محتمل للجهات المانحة. وإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لسياسة النمو المعجّلة لصالح الفقراء من خلال إنشاء ثلاث مجموعات للحوار بين القطاعين العام والخاص في قطاعات الزراعة والتعدين والغابات. كما شارك البرنامج الإنمائي في صياغة إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الأمن الغذائي، وأتاح لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تصبح أول بلد خارج من النزاع يضع الصيغة النهائية

للعملية من بين جميع بلدان القارة الأفريقية التي وقع عليها الاختيار للتنفيذ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢.

٣٩ - وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وضعت الحكومة برنامج استثمار وطني للزراعة والأمن الغذائي في إطار برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي. وهو عبارة عن خطة على نطاق القطاع لتنسيق ومواءمة الموارد اللازمة للتعجيل بتنفيذ المبادرات القائمة والجديدة الموضوعة لمعالجة الأولويات الإنمائية الوطنية والقطاعية. وفي غضون ذلك، واصل فريق الأمم المتحدة القطري دعم قطاعات الإنتاج الغذائي والبساتين للفئات الضعيفة. وقد حسنت هذه المساعدات سبل عيش ٢٠٠ ٦ أسرة من خلال زراعة الخضروات والمواد الغذائية الأساسية، وأتاحت سبل وصول أفضل إلى الأسواق، وعززت رصد الأمن الغذائي من خلال تدعيم الإطار المتكامل لتصنيف الأمن الغذائي في البلد.

٤٠ - وساهم فريق الأمم المتحدة القطري كذلك في جهود جمهورية أفريقيا الوسطى للإنعاش المبكر من خلال وضع استراتيجية لتنمية القدرات في مجالات الحد من الفقر، ووصول الفئات الضعيفة من السكان إلى خدمات التمويل الأصغر، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية البيئة، ومكافحة تغير المناخ. وفيما يتعلق بسبل وصول الفئات الضعيفة من السكان إلى خدمات التمويل الأصغر، أسهم فريق الأمم المتحدة القطري في تدريب موظفين يعملون في مؤسسات التمويل الأصغر على الأنظمة المالية الوطنية ومتطلبات حماية المستفيدين. وفضلا عن ذلك، قدم البرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية معدات إلى خمس وكالات تمويل وطنية في بانغاسو وكوي ونديم ونغاودايه وباوا.

٤١ - وفي مجال حماية البيئة ومكافحة تغير المناخ، ركز فريق الأمم المتحدة القطري تدخلاته على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والمشاركة المجتمعية كأساس لحماية المناطق الطبيعية المهددة، وتكييف الزراعة والأمن الغذائي لتغير المناخ، وصون الأراضي، وتزويد المناطق الريفية بالكهرباء، واستخدام الطاقة المتجددة.

حادي عشر - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٤٢ - لا تزال الحالات المبلغ عنها للمعاملة اللاإنسانية والمهينة والاعتقالات غير المشروعة والحبس الانفرادي وحالات الاختفاء القسري مصدر قلق خطير. وعلى وجه الخصوص، فقد أبلغت أسر المعتقلين عن حالات لإخفاق النظام القضائي في ضمان المحاكمة العادلة ومعالجة الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات. وقد وُجّه انتباه المكتب المتكامل إلى حالات التعذيب،

خاصة في مرفق الاحتجاز العسكري في بوسيمبيليه. وواصلت ممثلتي الخاصة إثارة مسائل حقوق الإنسان وسيادة القانون مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٣ - وقد تلقى المكتب المتكامل عدة تقارير بانتهاكات متكررة، بما في ذلك العنف الجنسي والتحرش والابتزاز للسكان في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة وغيرها من العناصر المسلحة المجهولة الهوية التي تنشط في البلد.

٤٤ - وفي الفترة من ٥ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، اضطلعت ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، زينب حواء بانغورا، ببعثة لتقصي الحقائق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث التقت بضحايا العنف الجنسي وممثلين للمجتمع المدني وموظفين حكوميين ومنظمات غير حكومية ومجموعات نسائية ومجموعات عسكرية سياسية وممثلين للسلك الدبلوماسي. وخلال الزيارة، وقعت الأمم المتحدة إعلانين مع الحكومة: الأول منهما مع وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني وتعزيز المساواة بين الجنسين، بغية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة؛ والثاني مع وزارة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بشأن الأولويات في مجال منع العنف الجنسي وسائر أشكال العنف الجنساني.

٤٥ - وقد شهدت إدارة السجون حالتي انتكاس خطيرتين نتيجة للهجوم على سجن نغاراغبا، في ٢ آب/أغسطس، وعلى سجن سيبوت، في ١٥ أيلول/سبتمبر. وقد أسفر الحدثان عن هروب محتجزين لا يزالون طليقي السراح، ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم وجود سجلات لدى السجون. ومن أجل مساعدة الحكومة على إدارة المحتجزين، أصدر المكتب المتكامل ٥٠٠ ٢ استمارة لتحديد هوية المحتجزين وتسجيلهم.

٤٦ - وقد استهل وزير العدل والتوعية الجديد المناقشات بشأن الإصلاحات الهامة في مجال إقامة العدل، وتشمل تنفيذ مراسيم بشأن تنظيم المحاكم، ووضع القضاة، ومشروع قانون بشأن سبل الوصول إلى العدالة. وواصل المكتب المتكامل تقديم الدعم إلى وزارة العدل والتوعية في تعزيز قدرات السلطة القضائية من خلال توفير المشورة التقنية أثناء إعداد خطة عمل الوزارة السنوية وغيرها من الإجراءات مثل المساعدة القانونية والوصول إلى العدالة. كما واصل المكتب المتكامل العمل على نحو وثيق مع أصحاب المصلحة الدوليين، كالاتحاد الأوروبي، بشأن إصلاح قطاع العدالة، وإنشاء وإطلاق مشروع تبلغ تكلفته ١٠ ملايين يورو لإعادة تأهيل قطاعي العدالة والشرطة.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت الحكومة لجنة لإلغاء عقوبة الإعدام من قانون العقوبات. وتلقت الحكومة دعما من الشركاء الدوليين، بما في ذلك البرنامج الإنمائي، لوضع استراتيجية لتعزيز سيادة القانون وتحسين وعي السكان بحقوق الإنسان من خلال نشر

النصوص التشريعية والتنظيمية الأساسية، مثل قانون العمل وكتيب محكمة الاستئناف ودليل ممارسات المساعدين القانونيين وقانون الأسرة.

٤٨ - وفضلا عن ذلك، قام البرنامج الإنمائي بتمويل بناء وإعادة تأهيل العديد من مباني مؤسسات العدالة والأمن، وتشمل: تشييد مبنى المحكمة العليا في باواو، مقاطعة أوهام - بنديه، وإعادة تأهيل قاعة المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف في بانغي ومحكمة الصلح في بيمبو، مقاطعة أومبيلا - مبوكو. ومن أجل تحسين أداء وتنسيق الخدمات الأمنية في المناطق النائية من البلد، شيد البرنامج الإنمائي مراكز الشرطة في بوزوم، مقاطعة أوهام - بنديه، وفي بوسانغوا، مقاطعة أوهام. وإضافة إلى ذلك، تبرع البرنامج الإنمائي بمواد ومعدات إلى المحاكم والسجون ومراكز الشرطة.

ثاني عشر - حماية الأطفال

٤٩ - واصلت اليونيسيف والمكتب المتكامل التعاون في مسألة حماية الأطفال في البلد. واستمرت عملية إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في المجتمع حسبما هو مخطط له، على الرغم من القيود اللوجستية والأمنية. ومنذ بداية عام ٢٠١٢، أُحيل ما مجموعه ١٥٧ طفلا إلى مراكز التأهيل والتوجيه و/أو الأسر الحاضنة للرعاية المؤقتة. ومن بين هؤلاء الأطفال، تحققت وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني وتعزيز المساواة بين الجنسين من تسريح ٣٢ طفلا، وأطلقت جماعات مسلحة سراح ١٢٥ طفلا، وذلك عقب تدخل فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ.

٥٠ - وقدّم المكتب المتكامل دعما لوجستيا إلى اليونيسيف في تنظيم برنامج تدريب على الرعاية المؤقتة، وإعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال المرتبطين بالقوات والمجموعات المسلحة يومي ٩ و ١٠ حزيران/يونيه. وكان من بين المشاركين ممثلون عن وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني وتعزيز المساواة بين الجنسين وغيرها من الشركاء. وفي الوقت نفسه، انخرط الشركاء المنفذون في حملات توعية لمنع إعادة تجنيد الأطفال وتيسير إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية الأصلية.

٥١ - وتلقى التدريب على إجراء التحقيقات الأولية والأحكام القضائية ما مجموعه ٥٥ من القضاة و ٦٥ من ضباط الشرطة، و ٣٥ اخصائيا اجتماعيا، و ٣٠ من حراس السجون في النظام القضائي للأحداث. وقد تم تعزيز التنسيق وجمع البيانات والإبلاغ من خلال إدارة حماية الأحداث التابعة لوزارة العدل والتوعية، التي تضمن الاتصال بمحاكم الأطفال في البلد.

٥٢ - وإضافة إلى محاكم الأحداث الثلاث، هناك محكمتان أخريان تضمنان حاليا عقد جلسات استماع للقضايا المتعلقة بالأطفال، على الرغم من مواردهما الشحيحة. وقد استفاد ١٩٨ من الفتيات والفتيان المخالفين للقانون من التدابير البديلة للاحتجاز في مراكز إعادة التأهيل بدعم من اليونيسيف، بينما لا يزال ٢٤ طفلا رهن الاحتجاز.

٥٣ - وبدعم تقني قدمته اليونيسيف، تعمل حاليا المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني بكامل طاقتها وتعقد اجتماعات منتظمة.

ثالث عشر - الشؤون الجنسانية

٥٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضاعف المكتب المتكامل لبناء السلام من جهوده الرامية إلى دعم مشاركة المرأة في الحوكمة وحل النزاعات وتوطيد السلام. وعزز المكتب المتكامل تعاونه مع وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني وتعزيز المساواة بين الجنسين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان للنهوض بمشاركة المرأة في وضع خطة عمل دعماً لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإضافة إلى مشاركة الحكومة في العمل، بوصفها أحد البلدان الرائدة، على تعزيز التزامات خطة عمل النقاط السبع المتعلقة بمشاركة المرأة في بناء السلام، وضع فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالشؤون الجنسانية إطاراً للنتائج في تموز/يوليه، بدعم تقني من مكتب دعم بناء السلام. والغرض من ذلك هو تنفيذ الالتزامين اللذين أعطاهما المكتب المتكامل لبناء السلام الأولوية، أي حل النزاعات والحوكمة بعد انتهاء النزاع.

٥٥ - ووفر المكتب المتكامل تدريباً للنساء بشأن دور المرأة في عمليات السلام، وذلك قبل إجراء المفاوضات في آب/أغسطس ٢٠١٢ بين الحكومة وتحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام، الأمر الذي أدى إلى انضمام هذه المجموعة السياسية والعسكرية إلى اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل لعام ٢٠٠٨. وكانت المرأة ممثلة تمثيلاً جيداً في وفد التحالف، وشاركت بنشاط في المفاوضات. وعُقد في ٢١ أيلول/سبتمبر، تشاور بين النساء من مختلف الشبكات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لاستعراض مشروع قانون الانتخابات. ووضعت النساء أيضاً استراتيجية للتأكد من أنه سيجري الأخذ بآرائهن أثناء حلقة العمل الرابعة المعنية بقانون الانتخابات.

٥٦ - وقد سلطت مناقشات مائدة مستديرة بين البرلمانيات والمشردات داخلياً في أرغومار، بمقاطعة مبومو، وهي منطقة متضررة من وجود جيش الرب للمقاومة، الضوء على الاحتفال، في ٢٣ تموز/يوليه، باليوم العالمي للأبواب المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن؛

وقدم المشاركون توصيات ركزت على انعدام الأمن والشواغل الإنسانية. واضطلع المكتب المتكامل بتعبئة الموارد بغية معالجة الاحتياجات الإنسانية والأمنية للمجتمعات المحلية.

رابع عشر – صندوق بناء السلام

٥٧ - في الفترة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ٦ تموز/يوليه، كلف مكتب دعم بناء السلام بالتشاور مع اللجنة التوجيهية المشتركة لصندوق بناء السلام بتنظيم تقييم مستقل وإلزامي لما عدده ٢٦ مشروعاً لصندوق بناء السلام بقيمة إجمالية قدرها ٣٠ مليون دولار. وخلص التقرير إلى أن تطورات هامة لبناء السلام تحققت أثناء تنفيذ مراحل المشاريع بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، بما في ذلك إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، شدد التقرير على أن المشاريع تساعد على التعجيل بعمليات نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها، والتوصل إلى توافق في الآراء مع الجماعات المسلحة بشأن تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم. بيد أن التقييم أشار أيضاً إلى أن الاتساق العام للاستراتيجية كان بالإمكان أن يكون أفضل، وكان بإمكان الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية أن تشارك بقدر أكبر في المراحل المبكرة لاختيار المشاريع بهدف تحسين تولي زمام الأمور وتعزيز بناء القدرات.

خامس عشر – أنشطة لجنة بناء السلام

٥٨ - أعلن رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطي في لجنة بناء السلام، يان غرولز، التنحي عن ولايته اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتجري مشاورات بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس لجنة بناء السلام، عبد المؤمن، فيما يتعلق بتعيين رئيس جديد للتشكيلة.

سادس عشر – التكامل ورؤية الأمم المتحدة المشتركة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى

٥٩ - أحرز المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري تقدماً كبيراً في تنفيذ إطار عمل السنوات الخمس لتوطيد السلام والمساعدة الإنمائية الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم إضفاء طابع رسمي على ترتيبات تنفيذ البرنامج لضمان الوصول إلى النتائج المتفق عليها. وتشمل هذه الترتيبات تنشيط خطط عمل مشتركة ومتكاملة؛ وتعزيز فريق الرصد والتقييم من أجل دعم فريق إدارة البرامج في تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المتفق عليها؛ وتعزيز إطار الأفرقة المواضيعية التي تركز على مسائل شاملة لعدة قطاعات من قبيل الشؤون الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والشباب، والاتصالات.

٦٠ - وتم تسجيل بعض الإنجازات، بما في ذلك الدعم المقدم للحكومة من أجل إعداد التقرير الوطني عن التنمية المستدامة الذي قُدم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو دي جانيرو، البرازيل، ٢٠-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢)؛ وتنشيط برنامج مشترك عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تم وضعه في صيغته النهائية والاتفاق عليه بين الحكومة والأمم المتحدة، وهو قيد التنفيذ؛ وإعداد استراتيجية قطاعية مشتركة بشأن الشؤون الجنسانية والحد من الفقر. وتدعم الأمم المتحدة تنفيذ الاتفاق الجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى، باعتبارها أحد البلدان الرائدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

٦١ - ومن أجل تعزيز آليات التكامل والتنسيق في البلد، وضع الفريق المعني بتنسيق السياسات طرائق لزيادة تفعيل آليات التكامل في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتبذل ممثلتي الخاصة قصارى جهودها من أجل تطوير أوجه التآزر مع سائر كيانات الأمم المتحدة بشأن استراتيجيات من قبيل العمل من مواقع مشتركة في الميدان، وتجميع الموارد حيثما أمكن ذلك مما سيفضي بالوفورات في التكاليف المطلوبة لسد النقص في الموارد وزيادة الكفاءة في تنفيذ الولايات.

سابع عشر - الملاحظات والتوصيات

٦٢ - يمثل توافق الآراء الذي ظهر بشأن قانون الانتخابات المنقح انفراجاً سياسياً هاماً. فالعملية كانت هامة لإحلال الثقة بين الأطراف السياسية ولضمان التوصل إلى اتفاق بشأن هيئة إدارة الانتخابات. وإنني أشجع الجمعية الوطنية على اعتماد قانون الانتخابات المنقح بالصيغة التي قبلتها جميع الأطراف المعنية. وستدعم الأمم المتحدة الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الانتخابية التي اتُفق عليها.

٦٣ - ولا تزال الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى محفوفة بالمخاطر. وإنني أدعو جميع الأطراف إلى وضع حد فوري للأعمال العدائية واستئناف الحوار لبدء عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولكفالة تنفيذ اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل لعام ٢٠٠٨ تنفيذاً فعّالاً.

٦٤ - وإنني أدعو الحكومة إلى مواصلة العمل عن كثب مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين من أجل التصدي للتحديات الأمنية المتبقية وتعزيز التماسك الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تتخذ الحكومة خطوات ملموسة لتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ولا سيما في صفوف قوات الأمن والدفاع.

٦٥ - ويمكن أن تؤثر زيادة انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد تأثيراً سلبياً على وصول المساعدات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان. ويمثل توسيع نطاق المساعدات

والعمليات الإنسانية في مقاطعتي فاكاغا وباميغي – بانغوران اللتين شهدتا تدفقاً للعائدين من المشردين داخلياً إلى قراهم، أمراً لا مناص منه. وإنني أحيط علماً بالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المستضعفين في المناطق المتضررة من البلد. ومع ذلك، يساورني بالغ القلق لاستمرار تعرض المدنيين للأخطار، وبخاصة النساء والأطفال، في المناطق التي تواصل فيها جماعات مسلحة غير قانونية أنشطتها.

٦٦ – ويظل استمرار الافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية يقوض جهود المجتمعات المحلية على أن تصبح قادرة على تحمل الصدمات والتكيف مع النزاعات. ومن المهم أن تستثمر الحكومة، بدعم من شركائها، في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وفي تطوير الهياكل الأساسية. وتبين الحوادث التي وقعت في ٢ آب/أغسطس في بانغي خطورة المشاكل الاجتماعية والحاجة إلى معالجة بعض الأسباب الجذرية للسخط الاجتماعي. وإنني أدعو الحكومة إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تحسين الأوضاع المعيشية الأساسية للسكان.

٦٧ – ومما يثلج صدري التزام الحكومة المستمر بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وإنني أدعو السلطات إلى أن تبدي نفس القدر من الاهتمام بإصلاح قطاع الأمن. وإن اعتماد استراتيجية وطنية توافقية وواقعية لإصلاح قطاع الأمن أمر حاسم لإتاحة الدعم الدولي في هذا المسعى. وينبغي أن تشمل الاستراتيجية طرائق واضحة ومتسقة لإدماج المقاتلين السابقين في صفوف قوات الدفاع والأمن. ويجب أن تجعل الحكومة من اعتماد هذه الاستراتيجية أولوية. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الحكومة في هذه العملية الاستراتيجية.

٦٨ – وإنني أشيد بالمجتمع الدولي لما قدمه من دعم مالي لإنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيؤدي إنجاز عنصر الإدماج من العملية بنجاح دوراً حاسماً في ضمان أن يكون التقدم نحو توطيد السلام تقدماً لا رجعة فيه.

٦٩ – ويجدر التذكير بالتزام الحكومة بمكافحة جيش الرب للمقاومة، ولا سيما مشاركتها في المبادرة التي يقودها الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة. ويمثل التهديد المستمر للسكان المدنيين الذي تشكّله الجماعات المسلحة الأجنبية مدعاة للقلق الشديد. وإنني أحث الشركاء الدوليين على مواصلة دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكينها من تنفيذ تدابير تصدّ وطنية شاملة، لا تشجع على الانشقاق في صفوف جيش الرب للمقاومة فحسب وإنما تسهم كذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المتضررة منه.

٧٠ - ومن خلال قيام حكومتي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بإحياء لجنتهما المشتركة، فإنهما تتيحان منبراً مجدياً للتعاون بين الدولتين وتعزيز الأمن على حدودهما المشتركة. وإنني أشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على إحياء آليات مماثلة مع بلدان أخرى في المنطقة.

٧١ - وإنني أرحب باعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وأحث السلطات الوطنية على تنفيذها تنفيذاً فعّالاً. وأشجع الشركاء الدوليين على مساعدة الحكومة بناءً على ذلك.

٧٢ - وأود أن أعرب عن تقديري للمنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتعاونها المستمر مع جمهورية أفريقيا الوسطى، وللشركاء الثنائيين على دعمهم القيّم لها. فمن المهم أن تبدي مرونة وأن توفر لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى المساعدة التقنية والمالية المطلوبة واللازمة لاستقرار البلد.

٧٣ - وستنتهي مدة ولاية المكتب المتكامل في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وبالنظر إلى الدور الهام المطلوب من المكتب القيام به في عملية المصالحة وتوطيد السلام، وضرورة استمرار دعم الأمم المتحدة المتكامل في جمهورية أفريقيا الوسطى في التصدي للتحديات التي تواجه بناء السلام، وبعد إجراء مشاورات مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أوصي بتمديد ولاية المكتب المتكامل، بالصيغة التي رحّب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2009/5)، والتي جدّدها مجلس الأمن في قراره ٢٠٣١ (٢٠١١)، لمدة سنة أخرى تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وسيواصل المكتب المتكامل، في السنة المقبلة، تنفيذ ولايته بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى، مع التركيز بوجه خاص على المصالحة والحوار السياسي وإنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والتصدي لتهديدات جيش الرب للمقاومة.

٧٤ - وأخيراً، أود أن أشيد بموظفي المكتب المتكامل لالتزامهم واجتهادهم في العمل في أجواء صعبة بقيادة ممثلتي الخاصة، مارغريت أديرينسولا فوغت، وبفريق الأمم المتحدة القطري لما بذله من جهود متفانية دؤوبة دعماً لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.